

Distr.: General
22 May 2006
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالفقرتين ١٠ و ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٦٤٩ (٢٠٠٥)

أولا - مقدمة

١ - طلب إلى مجلس الأمن، بموجب الفقرة ١٠ من قراره ١٦٤٩ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، أن أقدم، بالتنسيق الوثيق مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين ولا سيما حكومة الوحدة الوطنية والانتقال لجمهورية الكونغو الديمقراطية، استراتيجية شاملة ومتكاملة لتزع سلاح المقاتلين الأجانب وإعادة تم إلى أوطانهم وإعادة توطينهم، تشمل على جوانب عسكرية وسياسية واقتصادية وجوانب متصلة بالعدل، بما في ذلك مساهمة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ضمن ولايتها الحالية، وفقا لأحكام القانون الدولي المنطبقة واحترام حقوق الإنسان وحريات الأفراد.

٢ - وفي الفقرة ١٤ من القرار نفسه، طلب إلى المجلس موافاته بملاحظات، وعند الاقتضاء، بتوصيات تتعلق بالرسالة التي وجهها إلى رئيس المجلس في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ الوزراء الممثلون لأوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا بشأن اللجنة الثلاثية المشتركة الموسعة (S/2005/667). وفي تلك الرسالة أوصى الوزراء المجلس بأن يأذن للبعثة بأن تستخدم، في حدود قدراتها وفي المناطق التي تنتشر فيها وحداتها المسلحة، جميع الوسائل اللازمة لتزع سلاح أي مجموعة مسلحة، أجنبية كانت أو كونغولية، تمارس نشاطها في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأوصى الوزراء أيضا المجلس بأن يطلب من الجهات المانحة مضاعفة جهودها في تقديم المساعدة اللازمة لإدماج وتدريب وتجهيز القوات المسلحة والشرطة الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن يحث حكومة الوحدة الوطنية والانتقال على العمل مع أصدقائها من أجل تيسير وتعجيل التعاون تحقيقا لهذه الغاية.



٣ - وهذا التقرير مقدم عملاً بتلك المطالب. وبموجب مذكرة شفوية مؤرخة ٩ شباط/فبراير، لفتت البعثة انتباه حكومات أوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وكذلك الاتحاد الأفريقي واللجنة الدولية لدعم العملية الانتقالية إلى أحكام القرار ١٦٤٩ (٢٠٠٥) الواردة أعلاه والتمست آراءها بشأن صوغ استراتيجية شاملة ومتكاملة لترع سلاح المجموعات المسلحة الأجنبية الموجودة على أرض جمهورية الكونغو الديمقراطية وإعادة توطينها إلى أوطانها وإعادة توطينها. وأعقبت ذلك مشاورات خاصة أجريت في كينشاسا وكيغالي وكمبالا وبوجومبورا مع كل من الحكومات المعنية. وفي الوقت نفسه، أُجريت مشاورات في نيويورك مع بعض الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الدوليين الآخرين.

ثانياً - تقييم وضع المجموعات المسلحة الأجنبية

٤ - في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، قدمت إلى مجلس الأمن تقييماً ورد في الوثيقة S/2002/341 بشأن عدد، وأماكن، وقيادات، وهياكل وتسليح المجموعات المسلحة الأجنبية الموجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ذلك الوقت، قُدِّرَت البعثة العدد الأقصى المحتمل للمقاتلين الأجانب في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية بنحو ١٧ ٥٠٠ مقاتل. وتبيّن الإحصاءات الواردة في المرفق الأول من هذا التقرير أن أكثر من ١٣ ٠٠٠ مقاتل مع أفراد أسرهم أُعيدوا إلى بلدانهم الأصلية - أوغندا ورواندا وبوروندي - منذ أن بدأت الأمم المتحدة عمليات الإعادة إلى الوطن. كما أن أكثر من ٨ ٠٠٠ شخص من مجموع الأشخاص الذين أُعيدوا إلى أوطانهم هم من المقاتلين، بينهم أكثر من ٤ ٣٠٠ مواطن رواندي. وقُتل ما لا يقل عن ١٥٠ مقاتلاً أجنبياً في عمليات شنتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٥ - ويقدر المجموع الحالي لعدد المقاتلين الأجانب بين ٨ ٠٠٠ و ٩ ٠٠٠ مقاتل، منهم نحو ٥ ٠٠٠ مقاتل أجنبي في كيفو الشمالية وعدد يتراوح ما بين ٣ ٠٠٠ و ٣ ٥٠٠ مقاتل في كيفو الجنوبية. وينتمي معظم هؤلاء إلى القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، بينهم ربما قلة يبلغ عددها نحو ٦٠٠ مقاتل من تحالف القوى الديمقراطية الأوغندية/الجيش الوطني لتحرير أوغندا وحفنة يصل قوامها إلى مئات قليلة على الأكثر من فلول القوات البوروندية الوطنية للتحرير.

٦ - ويرتبط النجاح في حمل المقاتلين الروانديين على دخول برنامج نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج الذي تقوده الأمم المتحدة ارتباطاً مباشراً بمستوى الثقة والأمن في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وأدت بشكل مباشر الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الانتقالية لبطس سلطتها، لا سيما في كيفو الجنوبية أواخر

عام ٢٠٠٣، إلى ارتفاع معدلات عمليات الإعادة الوطن. وحفز أيضا إعلان القوات الديمقراطية لتحرير رواندا الصادر في روما في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥ الذي أبدت فيه استعدادها لإدانة الإبادة الجماعية في رواندا، وأعلنت شجبتها لاستخدام القوة ودخولها عملية نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج، على اتخاذ بعض الخطوات في اتجاه الإعادة إلى الوطن وإن جاءت متأخرة ودون التوقعات. بيد أن كل توتر إضافي طرأ خلال السنوات القليلة الماضية، بما في ذلك التهديدات بالاجتياح، أو شن الهجمات أو أعمال التمرد المسلحة، أثر تأثيرا سلبيا فوريا على معدلات الإعادة إلى الوطن. فقد أدت الأعمال العسكرية العدائية التي قامت بها قوات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما في عام ٢٠٠٣ إلى تشتيت مجموعات القوات الديمقراطية لتحرير رواندا التي كانت تستعد لدخول برنامج نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج، بينما أفضى الهجوم العنيف الذي شنته قوات لوران نكوندا على بوكافو في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ إلى توقف عملية الإعادة إلى الوطن من كيفو الجنوبية طوال أكثر من سنة.

٧ - ونظرا لعدم وجود اتفاقات سياسية أو اتفاقات متعلقة بوقف إطلاق النار مبرمة مع المجموعات المسلحة الأجنبية فقد أعادت البعثة إلى الوطن جميع المحاربين وأفراد أسرهم تقريبا الذين غادروا جمهورية الكونغو الديمقراطية، باستثناء المقاتلين البورونديين الذين غادروا البلد في أعقاب نجاح عملية السلام في بلدهم.

ثالثا - استراتيجية نزع سلاح المقاتلين الأجانب وإعادة دقهم إلى الوطن وإعادة توطينهم

٨ - تطورت مرور الوقت استراتيجية البعثة المتعلقة بالمجموعات المسلحة الأجنبية، ليس فقط استجابة للتعديلات التي أدخلت على الولايات التي أناطها بها مجلس الأمن بل أيضا في ضوء الفهم المتزايد للحالة على الأرض الذي اكتسبته البعثة من خلال ما تقوم به من اتصالات محلية موسعة. فقد اتخذ المجتمع الدولي العديد من التدابير الهامة في المجالات السياسية، والعسكرية والاجتماعية - الاقتصادية والمجالات المتصلة بالعدالة التي تستند إلى الحوافز والمثبطات من أجل حل مشكلة المجموعات المسلحة الأجنبية. وتستند الاستراتيجية الحالية للبعثة إلى كفالة إبقاء الجهات الفاعلة الإقليمية منخرطة في هذه العملية، والعمل في الوقت نفسه على تشجيع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على السيطرة على أراضيها وضمان الأمن لجميع مواطنيها. وتقوم البعثة مع أصحاب المصلحة الآخرين بتقديم المساعدة إلى الحكومة الانتقالية في بسط سلطة الدولة وتعزيز القوات المسلحة لجمهورية الكونغو

الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية على توفير الأمن. وتواصل البعثة، في ما يتعلق باستراتيجيتها العسكرية، شنّ عمليات مشتركة مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد المجموعات المسلحة الأجنبية في إطار ولايتها المتعلقة بحماية المدنيين، ودعم الجهود المبذولة لتعزيز القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بهدف تمكينها من الاضطلاع بمسؤولياتها في هذا المجال. لذا تهدف الجهود التي تبذلها البعثة إلى تيسير هذه العملية وبناء القدرات الوطنية والإقليمية اللازمة لإيجاد حل طويل الأجل.

٩ - وفي الفترة التي تسبق الانتخابات الوطنية المقبلة، ستمثل الأولوية الرئيسية للبعثة في مساعدة الحكومة الانتقالية على كفالة مصداقية هذه العملية وتهيئة مناخ آمن للانتخابات. لذا سيتوافر لدى البعثة حجم أقل من الموجودات العسكرية المخصصة لملاحقة المجموعات المسلحة الأجنبية والوطنية التي تم تقييمها بأنها لا تملك القدرة أو النية لتعكير سير العملية الانتخابية. وعليه، ستهدف العمليات المشتركة خلال هذه الفترة إلى احتواء المجموعات المسلحة الأجنبية في مناطق معزولة بعيدا عن المراكز الآهلة بالسكان المدنيين، مما يخفف من تشريد المدنيين إلى أدنى حد.

١٠ - وتعتقد البعثة أن تأليف حكومة وطنية منتخبة أكثر تحاميا سيساعد على التعجيل بحل مشكلة المجموعات المسلحة الأجنبية. ويتوقع أيضا من حكومة شرعية كهذه أن تكون أكثر تماسكا وأن تبني جيشها وتعزز علاقاتها الثنائية مع جيرانها. ويقتضي الأمر إيجاد حل سياسي يستند إلى مصالح وطنية وإقليمية لمواجهة مشكلة المجموعات المسلحة الأجنبية. وعليه، فإن مسؤولية إيجاد حل لهذه المشكلة اليوم أو بعد تشكيل حكومة كونغولية منتخبة تقع على عاتق حكومات المنطقة دون الإقليمية. ويضطلع المجتمع الدولي والبعثة بدور في تقديم المساعدة الفعالة في هذا الصدد. ومع ذلك، قد يؤدي استمرار وجود هذه المجموعات في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال هذه الفترة إلى إعاقة الانتعاش والأنشطة الإنمائية في بعض المناطق.

١١ - وينبغي العمل على تخفيف مشكلة وجود المجموعات المسلحة الأجنبية في الوقت الذي تعمل فيه الحكومة المنتخبة الجديدة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على بسط سلطتها السياسية وسيطرتها العسكرية على جميع أراضيها وعلى التعاون مع جيرانها في بذل جهد صادق لإزالة هذه الشائبة من العلاقات في ما بينها. ولدى القيام بذلك، ينبغي للحكومات المنطقة دون الإقليمية أن تأخذ في الاعتبار أيضا النطاق الحالي للتدابير القانونية فضلا عن الأنشطة الاقتصادية التي تنخرط فيها المجموعات المسلحة الأجنبية بشكل متزايد.

١٢ - وترد أدناه بالتفصيل التدابير التي اتخذتها مؤخرا الحكومة الانتقالية وحكومات المنطقة، والبعثة وأصحاب المصلحة الآخرون من أجل معالجة مسألة المقاتلين الأجانب.

الجوانب السياسية

١٣ - ترأس نائب ممثلي الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية وفدا للبعثة زار أوغندا ورواندا وبوروندي في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ آذار/مارس للتشاور مع كبار المسؤولين في تلك البلدان بشأن الاستراتيجية الحالية والمقبلة المتعلقة بترع سلاح المجموعات المسلحة الأجنبية الموجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتسريحها وإعادةها إلى أوطانها وإعادة توطينها وإعادة إدماجها. وأعرب جميع المسؤولين، بمن فيهم رئيس أوغندا يويي موسيفيني ورئيس رواندا بول كاغامي، عن دعمهم الكامل لاستراتيجية البعثة الهادفة إلى تعزيز ودعم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في مواجهة المجموعات المسلحة الأجنبية وإلى دعم الحكومة المنتخبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في بسط سلطتها على جميع أراضيها ونشر قوات كونغولية نظامية تخطى بقدر كاف من التدريب والقيادة والتمويل للدفاع عن السكان المدنيين، وحدودها الوطنية ومواردها الطبيعية، وفي إقامة علاقات طيبة مع جيرانها. وأفادت البعثة أن بناء قدرات القوات المسلحة يشكل شرطا مسبقا أساسيا لتوفير الأمن على المدى الطويل في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

القوات الديمقراطية لتحرير رواندا

١٤ - في أعقاب تلك الحادثات، اشتركت البعثة مع لجنة التسريح وإعادة الإدماج التابعة لحكومة رواندا في وضع سلسلة من التدابير الرامية إلى تحسين تدفق المعلومات عن الحالة في رواندا إلى المقاتلين وأسراهم الموجودين في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل تشجيعهم على العودة. وستعزز هذه التدابير لدى تنفيذها الأنشطة الإعلامية الحالية للبعثة في هذا المجال. ووافقت الحكومة الرواندية أيضا على نشر قائمة بأسماء قادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا المتطرفين المطلوبين لارتكابهم جرائم جسيمة داخل رواندا، وعلى العمل مع البعثة على توسيع قائمة قادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا المعروفين. وأوصى الاتحاد الأوروبي حكومتى جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا باتخاذ تدابير متابعة للتشجيع على تحقيق زيادة في عمليات الإعادة إلى الوطن (انظر المرفق الثاني). وقد ترجمت البعثة هذه التدابير إلى الكينيارواندية والسواحلية وهي تعزم توزيعها كمنشورات على القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بعد إقرار الحكومتين هذه التدابير بشكل نهائي.

١٥ - ونشطت أيضا الحكومة الانتقالية لجمهورية الكونغو الديمقراطية في معالجة مسألة المجموعات المسلحة من زاوية سياسية وذلك من خلال القيام أساسا بمواصلة دعم عملية روما. ورغم عدم حصول عودة واسعة النطاق إلى الوطن في أعقاب الإعلان الصادر عن رئيس القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، إينياس مورواناشياكا، في روما في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥، فقد كان لهذا الإعلان تأثير واضح في تشجيع بعض الضباط والمقاتلين على عدم الانصياع لأوامر رؤسائهم الذين ما زالوا يعارضون عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج، وعلى السعي إلى دخول هذه العملية. وبدءاً من أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أطلق وزير التعاون الإقليمي بجمهورية الكونغو الديمقراطية، مبوسا نيامويس، بتوجيهات من الرئيس جوزيف كابيلا، حملة توعية واسعة النطاق في كيفو الشمالية تهدف إلى انتهاز فرصة وجود انشقاقات داخل صفوف قيادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتشجيع مزيد من المقاتلين على إلقاء السلاح والعودة إلى الوطن. ومنذ أواخر كانون الأول/ديسمبر يبدو أن هيكلي القيادة والتحكم داخل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية قد ضعفا إلى حد كبير حتى أن قتالا نشب بين الفصائل المتنافسة داخل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا أكثر من مرة على الأقل.

١٦ - وفي كيفو الجنوبية، نظم قائد منشق عن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا مؤيد للعودة إلى الوطن هو "الجنرال أماني"، بالتعاون مع البعثة والسلطات المحلية المعنية والبرنامج المتعدد الأقطار للتسريح وإعادة الإدماج، ثلاث عمليات منفصلة للعودة إلى الوطن في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وأسفر عن ذلك عودة نحو ٣٠٠ مقاتل رواندي مع أسلحتهم، وتسليم أسلحتهم وتدميرها. وفي الوقت نفسه، واستناداً إلى تقارير وردت إلى البعثة، دخل رئيس القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، إيناس مورواناشياكا، إلى منطقة شمال شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية عبر عنتيبي في أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، في محاولة منه على ما يبدو لإعاقة ما كان يخشى أن تكون محاولة من جانب وحدات تابعة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا في شمال كيفو الشمالية لتحذو حذو أماني. بيد أن الخيارات المتاحة أمام مورواناشياكا باتت محدودة بعد ورود اسمه على القائمة التي أصدرتها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤)، فضلاً عن انتهاء المهلة التي حددتها اللجنة الثلاثية المشتركة الموسعة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا من أجل الالتحاق الطوعي ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج. وفي الشهور الأولى من عام ٢٠٠٦، أحالت البعثة معلومات إلى حكومة أوغندا وأعضاء اللجنة الثلاثية كانت قد تلقتها تشير إلى اعتزام مورواناشياكا

الانتقال إلى أوغندا ثم التوجه منها إلى ألمانيا. وفي ٧ نيسان/أبريل، أعلنت السلطات الألمانية إلقاء القبض على مورواناشياكا في مانهام بعد عودته إلى ألمانيا عن طريق أوغندا وبلجيكا. وتعكف البعثة حالياً مع حكومتَي ألمانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية على معالجة قضية مورواناشياكا. وفي غضون ذلك، أُطلق سراحه ولكن طلب منه عدم مغادرة البلد والمثول أمام السلطات القضائية الألمانية عند استدعائه.

١٧ - ومؤخراً، أبلغ أحد كبار قادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا يدعى الرائد موزار، الذي يرأس عدة مئات من المقاتلين الروانديين، البعثة أنه يعتزم دخول عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج امتثالاً لإعلان روما، وقد قيل أنه أمر، رجاله بالتجمع من جديد في منطقة بونيابينجي في كيفو الشمالية، من أجل نزع السلاح. بيد أنه لم يضع جدولاً زمنياً محدداً للقيام بذلك ويتوقع أن يواجه مقاومة مسلحة من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا الأكثر تشدداً المتمركزة بينه وبين الحدود الرواندية.

١٨ - ويبدو أن توقيف إينياس مورواناشياكا من قبل السلطات الألمانية، واعتقال السلطات الأوغندية لبعض قادة الحركة الثورية الكونغولية على أراضيها، لا سيما بومبالي كاكوليلي الذي تربطه علاقات وثيقة بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، قد زاد من انشقاق الهيكل القيادي لهذه القوات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أنه عمق الشعور بالغربة بين المحاربين من الرتب الدنيا وقادتهم، مما شجع بعضهم على الفرار والانضمام إلى عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج. وتمثل العمليات العسكرية التي تقوم بها حالياً القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة في كيفو الشمالية فرصة جديدة للتشجيع على فرار واسع النطاق من جانب عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. والبعثة مستعدة للتعامل إيجابياً مع أي تدفق للمحاربين وأفراد أسرهم الذين ينضمون إلى عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج، وبناء على ذلك أعادت تنشيط مواقع التجمع المؤقتة الثلاثة في كيفو الشمالية.

القوات البوروندية الوطنية للتحرير

١٩ - فيما يتعلق بالمجموعات المسلحة الأجنبية البوروندية، فإن الانسحاب شبه الإجمالي للمحاربين البورونديين من جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذين بلغ عددهم ٤ ٠٠٠ عنصر تقريباً والذي صاحب عملية السلام في بوروندي، قد خفف إلى حد كبير من مشكلة المجموعات المسلحة الآتية من ذلك البلد في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويمكن للجهود

الإقليمية الحالية المبذولة لتيسير المحادثات بين حكومة بوروندي وهذه القوات والتي تهدف إلى إبرام اتفاق شامل بينهما لوقف إطلاق النار أن توفر حلاً دائماً.

٢٠ - وفيما يتعلق بحفنة من عناصر القوات البوروندية الوطنية للتحرير الذين ما زالوا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن القوات المسلحة الكونغولية قد حددت مجموعة صغيرة، يقدر عددها بمئات قليلة، من محاربي القوات البوروندية الوطنية للتحرير المزعومين المعسكرين في شبه جزيرة أوبواري في كيفو الجنوبية. وقد أُلقي القبض على واحد وخمسين عضواً مزعوماً من المجموعة في الأسابيع الأخيرة من قبل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وأعيدوا إلى بوروندي. وقام مراقبو حقوق الإنسان التابعون للبعثة وعملية الأمم المتحدة في بوروندي بمراقبة هذه الإعادة من الجانب الخاص لكل منهما على الحدود للمساعدة على ضمان إتمامها في ظل ظروف تتسم بالسلامة والأمن. ومن المتوقع إعادة بقية المجموعة قريباً إلى وطنها.

تحالف القوى الديمقراطية/الجيش الوطني لتحرير أوغندا

٢١ - مددت الحكومة الأوغندية مراراً العفو الذي أصدرته في حق العناصر الأوغندية ضمن تحالف القوى الديمقراطية/الجيش الوطني لتحرير أوغندا. وفي غضون هذا الوقت، عمدت البعثة إلى تيسير إنشاء مكتب لجنة العفو الأوغندية في بيب، كيفو الشمالية، الممول من قبل حكومة آيرلندا. ويسمح هذا المكتب بإجراء اتصالات مع المحاربين الأوغنديين في محاولة لإقناعهم بالعودة إلى ديارهم والمشاركة في برامج إعادة الاستيعاب.

تدابير بناء الثقة الثنائية والمتعددة الأطراف

٢٢ - في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وقعت حكومتا جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا على صلاحيات آلية التحقق المشتركة، وهو اتفاق يقصد به معالجة القضايا عبر الحدود، وخاصة التعامل مع تهديدات القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، عقدت آلية التحقق المشتركة أول اجتماعاتها واعتمدت الأطراف إجراءات تشغيلية لفرق التحقق المشتركة في غوما وبوكافو. وعلاوة على ذلك، فإن حكومة الولايات المتحدة عملت على تيسير إجراء محادثات ثلاثية دورية بمشاركة الأطراف الأساسية دون الإقليمية وهي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا، ركزت بشكل خاص على القضايا عبر الحدود. كما دعمت إنشاء خلية مشتركة للاستخبارات في كيسانغاني، بدأت عملها في آذار/مارس ٢٠٠٦ كتدبير لبناء الثقة فيما بين البلدان الثلاثة. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، أصبحت بوروندي ممثلة أيضاً في الاجتماعات. وتوفر هذه الآليات منتدى للحكومات المنطقة

دون الإقليمية لتناقش على نحو مشترك التدابير اللازمة للتصدي لأنشطة المجموعات المسلحة الأجنبية المتبقية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢٣ - وفي اجتماع اللجنة الثلاثية المشتركة الموسعة التي انعقدت في بوجومبورا في ٢٠ و ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، اتفق المشاركون على مواصلة التزامهم بترع سلاح ومحاكمة القادة السياسيين والعسكريين للمجموعات المسلحة، وتعزيز تعاونهم، وعدم توفير الدعم لقادة المجموعات المسلحة التي تزعم استقرار البلدان المجاورة. كما اتفقوا على مطالبة مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بفرض جزاءات على قادة المجموعات المتمردة المذكورة أسماؤهم.

٢٤ - وفي الفترة الممتدة من ١٢ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، اضطلع الاتحاد الأفريقي بمهمة استطلاع كبيرة شملت جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا وبوروندي، عملاً بقرار رؤساء دول الاتحاد الأفريقي القاضي بنشر قوة لترع سلاح المجموعات المسلحة الأجنبية على أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية وإعادةها إلى أوطانها بالقوة. ولا يزال عدد من الطرائق الممكنة لإنشاء هذه القوة قيد الدراسة، ولذلك، لم يتم تحديد أي جدول زمني لنشر مثل هذه القوة. وفي الوقت ذاته، تفهم البعثة أن بعثة الاستطلاع التابعة للاتحاد الأفريقي تنوي أن توصي بأن يتم نشر القوة المستقبلية بعد إجراء الانتخابات الوطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفقاً لدعوة موجهة من الحكومة المنتخبة.

الجوانب العسكرية

٢٥ - وفقاً لولاية البعثة المنصوص عليها في القرار ١٥٦٥ (٢٠٠٤)، دأبت البعثة على مساعدة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وخاصة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي تواصل في الوقت نفسه تكثيف جهودها لبسط السلطة المدنية والسيطرة العسكرية على أنحاء كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، سعياً لحماية السكان المدنيين، ودفاعاً عن الحدود الوطنية، وتقليص الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية لهذه العملية الهامة في ممارسة ضغط عسكري على نحو ييسر نزع سلاح المجموعات المسلحة الأجنبية وإعادةها إلى أوطانها. وقد أعلن الرئيس كابيلا في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ في بوكافو عزمه على نشر وجود رئيسي في المدينة يضم عناصر عسكرية ولوجستية وإدارية. وبينما اتخذت بعض التدابير لتعزيز وجود القوات المسلحة في بوكافو، إلا أنها لم تتمكن بعد من شن عمليات مستقلة ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا حسب ما كان ينوي الرئيس كابيلا.

٢٦ - وقد حظيت جهود الحكومة الانتقالية الرامية إلى إنشاء قوات مسلحة كونغولية متكاملة وفعالة بالكثير من الدعم من مجموعة واسعة من الجهات المانحة الدولية المتعددة الأطراف والثنائية. ومن المتوقع لأنشطة الدعم هذه أن تستمر وتتكيف مع بسط الحكومة سلطتها على جميع أنحاء الأراضي الوطنية ونشر قواتها وفقاً لذلك. وتتم عملية إدماج الجيش بالتوازي مع نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج المحاربين الكونغوليين السابقين في المجتمع المدني، وهي عملية مدعومة دعماً فعالاً من قبل المانحين الدوليين. بيد أن عملية إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج كانت أبطأ من المتوقع بسبب سلسلة من المشاكل المتعلقة بالإدارة، والاكتفاء الذاتي، والقيادة والمراقبة، والتدريب والانضباط.

٢٧ - وعقب إعلان الحكومة الانتقالية في ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥ التزامها باتخاذ إجراءات قسرية لنزع سلاح القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، قامت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة بسلسلة من العمليات العسكرية بقصد منع وردع الهجمات التي يشنها المحاربون الروانديون ضد السكان المدنيين المحليين، وممارسة الضغط الفعال على المجموعات المسلحة الأجنبية، وإجبارها على التخلي عن المواقع ذات الكثافة العالية من السكان المدنيين، وبذلك يتم قطع الروابط التي تربطها بالسكان المحليين والمراكز الاقتصادية المحلية، وتعطيل اتصالاتها الداخلية، وتشجيع قياداتها على التفاوض، وكذلك تشجيع عمليات العودة إلى الوطن. وقد ساعدت البعثة القوات المسلحة بتوفير الدعم اللوجستي والغطاء الجوي في شن عمليات مباشرة ضد المجموعات المسلحة الرواندية والأوغندية المتمركزة في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية.

٢٨ - وقد سمحت هذه العمليات التي قامت بها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بمساعدة من البعثة، للحكومة بالسيطرة على مساحات واسعة من كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية عن طريق دحر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا أو القوات الأخرى ذات الصلة والتي رسخت نفسها هناك. ومع ذلك، أدى العديد من هذه العمليات إلى هروب الآلاف من المدنيين من المناطق المتأثرة وسقوطهم ضحايا لاعتداءات القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. ونتيجة لذلك، علقّت العمليات مؤقتاً خلال تسجيل أسماء الناجين وفترات الاستفتاء. كما أسفرت العمليات العسكرية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا عن وقوع أعمال انتقامية ضد السكان المدنيين. وفي حادثتين خطيرتين بوجه خاص وقعت إحداها في قرية كاينغو (كيفو الجنوبية) في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٥، قتل أكثر من ٥٠ مدنياً، معظمهم من النساء والأطفال. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر في مركز بوبا في كيفو الجنوبية أيضاً، قتل ٢٥ مدنياً بالمنجل والعصي، على يد عناصر زعم أنها من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا/راستا. وتشير التقارير إلى أن الأعمال الانتقامية قد ارتكبت لمعاقبة السكان

المحليين بسبب دعمهم لأنشطة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية/بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ضد المحاربين الروانديين.

٢٩ - وقد بدأت أهم عملية عسكرية في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، حين شنت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية هجوماً كبيراً ضد تحالف القوى الديمقراطية/الجيش الوطني لتحرير أوغندا في كيفو الشمالية في منطقتي إرينجيتي ورويتزوري. وقد اشترك في العملية ٣ ٥٠٠ جندي كونغولي بمساعدة ٦٠٠ عنصر من لواء كيفو الشمالية التابع للبعثة التي قدمت دعماً لوجستياً وغطاء جويًا. ورغم أن تحالف القوى الديمقراطية/الجيش الوطني لتحرير أوغندا حاول الصمود في مواقعه، إلا أن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية اكتسحت تلك القواعد. وأسفرت هذه العمليات عن وقوع خسائر فادحة بين صفوف تحالف القوى الديمقراطية/الجيش الوطني لتحرير أوغندا قدرت بـ ٨٦ قتيلًا، بينما قتل ستة من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وجندي واحد من البعثة. كما جرح ١٦ عنصراً من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وأربعة من عناصر البعثة.

٣٠ - وأبلغ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية واليونيسيف أنه نتيجة للقتال، لاذ بالفرار من المنطقة زهاء ١١٩ ٠٠٠ شخص مدني. وقد زودهم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ووكالات الأمم المتحدة والشركاء الدوليون فعلياً بالمساعدة الإنسانية. وفي الوقت نفسه، أفادت تقارير كثيرة عن وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان من قبل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ورغم ذلك، فإن النتيجة الإجمالية للعملية اعتبرت إيجابية، حيث تم طرد عناصر تحالف القوى الديمقراطية/الجيش الوطني لتحرير أوغندا من قواعدهم واضطروا إلى اللجوء إلى الجبال، بعد أن منيوا بخسائر جسيمة، بما في ذلك خسائر بين بعض قادتهم.

٣١ - إلا أنه منذ ذلك الحين، وردت تقارير تفيد بأن بعض عناصر تحالف القوى الديمقراطية بدأوا في العودة إلى قواعدهم الأصلية، وأن بعض عناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الذين ينتمون إلى المجتمعات المحلية نفسها التي تنتمي إليها المجموعات المسلحة، قد منعوا عناصر تحالف القوى الديمقراطية الكونغوليين من دخول عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بسبب المصالح السياسية والاقتصادية المحلية. وبما أن نسبة تتراوح من ٣٠ إلى ٤٠ في المائة فقط من العدد الإجمالي لمقاتلي تحالف القوى الديمقراطية/الجيش الوطني لتحرير أوغندا الذي يتراوح ما بين ٧٠٠ و ١ ٤٠٠ محارب يستأثر بها الأوغنديون، فإن عودة العناصر الكونغولية المنتمية إلى هذه القوى إلى قواعدها في

الوطن حيث توجد روابط تربطها ببعض عناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، تشكل مصدر قلق لأمن الانتخابات في المنطقة.

٣٢ - وقد حذرت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية بقايا العناصر الأوغندية من تحالف القوى الديمقراطية/الجيش الوطني لتحرير أوغندا المختبئة الآن في جبال رويتزوري من أنهم قد يتعرضون لهجمات جديدة، لا يمكنهم تجنبها إلا بدخول عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج. وقد أبلغ ممثلي الخاص في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالتالي الرئيس موسينغي، برسالة مؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، أن قضية تحالف القوى الديمقراطية/الجيش الوطني لتحرير أوغندا على وشك أن تُحل، وطلب من الحكومة الأوغندية أن تمنع عودة أي من المحاربين الأوغنديين الذين دفعوا عبر الحدود بسبب عمليات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية/بعثة منظمة الأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلى الرغم من ذلك، فقد أشارت بعض التقارير منذ ذلك الحين إلى أن عدداً غير معروف من العناصر الأوغندية من تحالف القوى الديمقراطية/الجيش الوطني لتحرير أوغندا قد دخلوا مجدداً إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٣٣ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، عبرت عناصر من جيش الرب للمقاومة الأوغندي إلى المنطقة الشمالية الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يكتشف فيها وجود هذه المجموعة المسلحة على الأراضي الكونغولية. وبعد الدفع السريع لمجموعات كبيرة من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات بعثة منظمة الأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية إلى الميدان، انسحبت عناصر جيش الرب للمقاومة. وعلى أي حال، لا تزال ترد تقارير عن استمرار هذه العناصر - التي يصل عددها إلى ما يزيد على ١٠٠ عضو - في العبور ذهاباً وإياباً بين السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد شكلت هذه التحركات دواعي قلق إضافية للبعثة وللقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ومع ذلك، لا يبدو في هذه المرحلة، أن جيش الرب للمقاومة يمثل تهديداً لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية ولا لعملية الانتخابات. وفي ١٨ كانون الثاني/يناير نقلت البعثة وحدة القوات الخاصة التابعة لها من غواتيمالا إلى منتزه غارامبا الوطني، بعد تلقي معلومات عن الوجود المزعوم لجيش الرب للمقاومة، بما في ذلك أحد قادة الميليشيا، فنسنت أوتي، الذي صدر بحقه أمر توقيف من قبل المحكمة الجنائية الدولية. وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير، وخلال الاقتراب من أحد معسكرات الميليشيا، تعرضت وحدة القوات الخاصة التابعة للبعثة لنيران مدافع ثقيلة من قبل عناصر يشتهب أنها من جيش الرب للمقاومة. وقد قتل ثمانية من أفراد القوات الخاصة وجرح خمسة منهم في التبادل اللاحق لإطلاق النار. وقد

نشرت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية كتيبة في منطقة منتزه غارامبا لصد عمليات التوغل في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتشجيعها البعثة على حماية الحدود على نحو أفضل بالدوريات وعدم السماح لجيش الرب للمقاومة بإنشاء ملاذ آمن له في منتزه غارامبا. والبعثة مستعدة لتقديم الدعم التقني المقيد زمنياً خلال العمليات في حدود قدراتها. ومع ذلك، يزعم أن العناصر الجديدة من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية يتحرشون بالسكان المدنيين في تلك المنطقة.

٣٤ - وبناء على التكاليف الصادر عن مجلس الأمن وعلى الخبرة المكتسبة حتى الآن، ستواصل البعثة تشجيع القوات المسلحة الكونغولية ومساعدتها، حيثما أمكن ذلك، على تنفيذ عمليات تستهدف الجماعات المسلحة الأجنبية وقياداتها، بغية إضعاف سلطتها على المحاربين، وتشجيع عدد أكبر منهم على الهروب، وتحرير مراكز التجمعات السكانية من سيطرة الجماعات المسلحة، وحرمان هذه الجماعات من الوصول إلى الموارد الطبيعية وفرض سيطرتها عليها، وتعطيل أنشطتها التجارية.

٣٥ - بيد أن تجربة البعثة في التعاون الوثيق مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية كشفت عن مواطن ضعف كبيرة في مجالات التدريب؛ والتجهيز وغير ذلك من أوجه الدعم اللوجستي، لا سيما النقل، والتنظيم، والقيادة، والقدرات القتالية وإن كان سلوك وحدات الجيش الكونغولي تجاه السكان يأتي في المقام الأول. وقد أثار ممثلي الخاص هذه النقطة الأخيرة مع الرئيس كابيلا، وجمعت البعثة معلومات مفصلة عن حالات سوء سلوك جسيمة وقعت من جانب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويتعين على المجتمع الدولي أن يواصل زيادة المساعدة القيّمة التي قدمها حتى الآن إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وإعادة توجيهها من أجل ضمان الفعالية العسكرية للقوات الكونغولية والنظر إليها باعتبارها حامية للسكان. وما لم يجر تناول هذه المسألة بشكل جذري ومنتظم، فسيكون من العسير للغاية إحراز أي تقدم في الجانب العسكري من عملية نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج بل وفي استراتيجية البعثة للانسحاب بأكملها.

الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وبرامج الاستقبال الوطنية

٣٦ - تشارك بعض الجماعات المسلحة الأجنبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية في أنشطة اقتصادية كثيرة، بما في ذلك التجارة مع بلدان مجاورة وفيها وكذلك مع السكان المحليين الكونغوليين. وقد تبين أن الانشغافات والحركات التي تنشأ في ظاهر الحال عن خلافات سياسية لها في حقيقة الأمر أبعاد اجتماعية واقتصادية. ورغم أن بعض الأنشطة التجارية التي

تتم عبر الحدود تنطوي على استبدال الموارد الطبيعية بأسلحة وذخائر، فثمة مؤشرات تفيد باشتراك القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتحالف القوى الديمقراطية/الجيش الوطني لتحرير أوغندا في مختلف المعاملات والأنشطة الاقتصادية الرئيسية. ويمتلك بعض المحاربين الروانديين والأوغنديين مزارع وأعمال تجارية صغيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكثيرا ما يعربون للبعثة عن استعدادهم للعودة إلى أوطانهم حالما يقومون بجني محاصيلهم. وفي المنطقة الشمالية من مقاطعة كيفو الشمالية، يوجد في الواقع بين أتباع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتحالف القوى الديمقراطية/الجيش الوطني لتحرير أوغندا بعض المواطنين الكونغوليين، والعديد من أفراد أسر المحاربين الأجانب هم أيضا من مواطني الكونغو. وبموجب قانون الجنسية المعمول به في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن الطفل الذي يولد لأُم كونغولية يعد مواطنا كونغوليا بغض النظر عن جنسية الأب. ولذا، من المرجح أن الكثير من مُعالي المحاربين الأجانب يحملون الجنسية الكونغولية ولهم روابط طبيعية في المجتمعات المحلية.

٣٧ - وقد سعت البعثة إلى ممارسة المزيد من الضغط على الجماعات المسلحة الأجنبية عن طريق تشجيع أوساط الأعمال المحلية على إعادة النظر في أي روابط قد تكون لها مع هذه الجماعات. ووفقا للولاية المناطة بالبعثة بإنفاذ الحظر المفروض على توريد الأسلحة، فإن لها الحق أيضا في توقيف المركبات وتفتيشها إذا اشتبه في أنها تحمل أسلحة غير مشروعة. وبناء على ذلك، فقد وضعت البعثة خطة لشن حملة عسكرية مكثفة لقطع سبل الاتجار غير المشروع عبر الحدود من جمهورية الكونغو الديمقراطية وإليها وذلك لتقويض أي دعم أو تعاون تحظى به الجماعات المسلحة الأجنبية من جانب أوساط الأعمال، لا سيما في كيفو الشمالية.

٣٨ - ويعمل البرنامج المتعدد الأقطار للتسريح وإعادة الإدماج (المدعومة موارده من ١١ شريكا مساهما فضلا عن البنك الدولي) بكامل طاقته في أوغندا وبوروندي ورواندا في ما يتعلق باستقبال المحاربين القادمين من بلدان أجنبية، بما فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتسريحهم وإعادة إدماجهم عن طريق البرامج والمؤسسات الوطنية لكل من هذه البلدان وفي ظل تعاون وثيق مع البعثة. ويبلغ الدعم المقدم عن طريق البرنامج المتعدد الأقطار للتسريح وإعادة الإدماج ما يقرب من ٨٤ مليون دولار لبوروندي، و ٦١ مليون دولار لرواندا، و ٤ ملايين دولار لأوغندا، و ٢٣٨ مليون دولار لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وتقدم هذه البرامج المساعدة إلى المحاربين السابقين في أشكال عدة تشمل التحقق من هويتهم، وتسجيلهم، ومنحهم بطاقات هوية، وتوجيههم، ونقلهم، وتزويدهم بالمال، وتقديم

خدمات التعليم الرسمي وغير الرسمي، والتدريب على المهارات، وتوفير الخدمات الصحية والدعم الاجتماعي لإعادة الإدماج.

٣٩ - وتقوم المؤسسات الوطنية المسؤولة عن التسريح وإعادة الإدماج في هذه البلدان بمتابعة جميع المحاربين السابقين ورصد حالتهم، بما في ذلك المحاربون العائدون من بلدان أخرى. ولكل من هذه المؤسسات الوطنية آلية تتيح للشركاء المشاركة الفعالة في رصد الأنشطة التي تنفذ بناء على طلبات عامة أو محددة تُقدم إلى كل من هيئات التنسيق الوطنية. ولكل البرامج أيضا نظام حديث لقواعد البيانات الالكترونية يسمح بالتبعية الدقيق في أي وقت من الأوقات.

الجواب ذات الصلة بالعدالة

٤٠ - في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، أعلنت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، عملا باتفاق بريتوريا المؤرخ تموز/يوليه ٢٠٠٢، أن كافة عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا هم أشخاص غير مرغوب فيهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأن كل أنشطة هذه القوات في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية هي أنشطة غير مشروعة. ويشكل هذا الإعلان الأساس القانوني للجهود التي تبذلها الحكومة حاليا للقبض على قائدي هذه القوات إينياس مورواناشياكا وجنرال سيلفستر موداكومورا. إضافة إلى ذلك، قد يكون عدد غير معلوم من ضباط ومحاربي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية المطلوبين من قبل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا فيما يتعلق بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، كما أنهم وغيرهم مطلوبون من قبل السلطات الرواندية لارتكابهم جرائم خطيرة في رواندا.

٤١ - وكما ذكر أعلاه، فقد أصدرت لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) قائمة بأسماء الأشخاص والكيانات الخاضعين للتدابير المنصوص عليها في الفقرتين ١٣ و ١٥ من القرار ١٥٩٦ (٢٠٠٥). وتشمل هذه القائمة اسمي إينياس مورواناشياكا وسيلفستر موداكومورا. وبناء على ذلك، يلتزم كل من المجتمع الدولي عموما، والحكومة الانتقالية لجمهورية الكونغو الديمقراطية خصوصا باتخاذ الإجراءات ضدتهما وضبطهما وتقديمهما للعدالة. وقد وُجه انتباه رئيس اللجنة إلى ما ذكر أعلاه بشأن إلقاء القبض في ألمانيا على إينياس مورواناشياكا، من أجل اتخاذ الإجراء اللازم. ونظرا لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا واستحالة السماح للأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم خطيرة بالإفلات من العقاب، فليس هناك إلا النذر اليسير الذي يمكن اقتراحه على قادة المحاربين على سبيل التنazلات. أما باقي المحاربين فليس هناك ما يخشونه في حالة عودتهم إلى أوطانهم.

٤٢ - وتقوم بعثة الأمم المتحدة حاليا ببحث وإعداد قائمة بأسماء تجار كونغوليين يعتقد أنهم يتعاونون مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا فيما تقوم به من أنشطة تجارية في مقاطعتي كيفو الشمالية والجنوبية، وذلك بهدف العمل مع الحكومة من أجل الكشف عن أي جرائم يرتكبوها والنظر في اتخاذ إجراءات قانونية ضدهم.

٤٣ - وتتم البعثة أيضا بضرورة محاكمة عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا التي قامت بانتهاك حقوق الإنسان للمدنيين الكونغوليين، بما في ذلك حالات الاغتصاب، والإعدام، والاختطاف، وتدمير الممتلكات، والتعذيب، والابتزاز واتخاذ الكونغوليات "زوجات لفترة الحرب". وتعكف البعثة على وضع استراتيجية يُسلط بموجبها الضوء على هذه الجرائم، وإجراء تحقيق فيها لكي تأخذ العدالة مجراها.

رابعاً - ملاحظات

٤٤ - إن التطورات الأخيرة ذات الصلة بقوات التحرير الوطنية، وتحالف القوى الديمقراطية/الجيش الوطني لتحرير أوغندا، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا وغيرها من الجماعات ذات الأصل الأجنبي تشير إلى أن تقدما ملموسا قد أُحرز في مجال نزع سلاح هذه الجماعات بالذات وإعادة عناصرها إلى أوطانهم، وذلك منذ اعتماد بعثة الأمم المتحدة مفهوم العمليات الذي اقترح أصلا في الفقرة ٧٥ من التقرير الخاص الثالث للأمين العام (S/2004/650) وأيده قرار مجلس الأمن ١٥٦٥ (٢٠٠٤).

٤٥ - والبعثة على ثقة كبيرة من أن السبيل إلى تسوية ما تبقى من مشكلة الجماعات المسلحة الأجنبية هو تقديم الدعم والمساندة لجهود منسقة وشاملة طويلة الأمد تبذلها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بهدف بسط سلطة الدولة على جميع أرجاء البلد في أقرب وقت ممكن وإنفاذ القانون والنظام، فضلا عن إرساء علاقات طيبة مع بلدان الجوار. وتتوقع البعثة أن تتسارع وتيرة هذه العملية عقب الانتخابات المقرر إجراؤها في وقت لاحق من عام ٢٠٠٦ لتشكيل حكومة جديدة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو الأمر الذي سيستلزم قدرا أكبر من الدعم العسكري المباشر وغير ذلك من أنواع الدعم التي تقدمها الجهات المانحة.

٤٦ - وإنني أشجع كذلك بقوة توثيق صلات التعاون بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحكومات أوغندا وبوروندي ورواندا وبعثة الأمم المتحدة. فمن شأن هذا التعاون أن يساهم في التوصل إلى حل دائم لمشكلة الجماعات المسلحة الأجنبية المتبقية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي تسوية لمسألة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا على وجه

الخصوص. وثمة حاجة، أولاً وقبل كل شيء، إلى عزل/فصل قادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا السياسيين والعسكريين المتشددين عن صفوف العناصر العادية. وقد تشمل الاستراتيجية المقترحة جوانب أخرى هي:

(أ) تعزيز تبادل المعلومات/البيانات الفورية عن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا (وغيرها من الجماعات) فيما يتعلق بخطط الإمداد/سبل توفير الموارد الخاصة بهم وذلك عن طريق آليات محلية ودولية؛

(ب) تشجيع التعاون الثنائي بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية عن طريق الاستعانة باللجنة الثلاثية الموسعة وآلية التحقق المشتركة، وذلك كأساس لإقامة الحوار بين حكومتي البلدين؛

(ج) تكثيف جهود التوعية، لا سيما فيما يتعلق بحزمة إعادة الإدماج ذات الحوافز التي يزمع إتاحتها للعائدين إلى رواندا من عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. ومن شأن تنفيذ التدابير المنصوص عليها في المرفق الثاني من هذا التقرير أن ييسر هذه العملية إلى حد كبير؛

(د) وضع قائمة بأسماء أعضاء القوات الديمقراطية لتحرير رواندا المتهمين من قبل حكومة رواندا والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا بارتكاب جرائم خطيرة، ونشر هذه القائمة؛

(هـ) توسيع نطاق قائمة جزاءات مجلس الأمن ضد الأشخاص لتشمل قادة الجماعات الأجنبية المسلحة؛ إضافة إلى من يقدمون إليهم الدعم المالي، كلما أمكن ذلك؛

(و) تعزيز مراقبة الحدود وآليات الهجرة بين بلدان المنطقة، وتحديد سبل اقتصادية أخرى لقطع إمدادات السلع وتدفقات الأموال إلى الجماعات المسلحة الأجنبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٤٧ - وكما يعلم أعضاء المجلس، فقد قامت بعثة الأمم المتحدة وعدة جهات مانحة دولية بتقديم الدعم الفعال إلى الحكومة الانتقالية من أجل تشكيل جيش وطني موحد وتنفيذ عمليات ضد المحاربين الأجانب في شرق الكونغو. وفي هذا السياق، ثمة حاجة ملحة إلى زيادة الدعم الدولي المنسق لإنشاء جيش كونغولي قادر على أداء واجباته، وذلك عن طريق سبل عدة منها الدمج والتدريب الملائمين، وتوفير المعدات وسداد مستحقات الموظفين على نحو منتظم ومُحسن.

٤٨ - إن النهج القوي الذي اتبعته البعثة لإزاء تطبيق نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن، وإعادة التوطين وإعادة الإدماج، ولو أنه في نهاية المطاف نهج اعتمدته طوعاً، يعبر

جزئياً عن رغبة البعثة في التقليل إلى أدنى حد من المزيد من سفك الدماء والمعاناة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي يُقدر فيها عدد القتلى من ضحايا الصراع المسلح بـ ٤ ملايين شخص.

٤٩ - ورغم أنه لا مجال للشك في ضرورة ممارسة الضغط العسكري بلا هوادة على الجماعات المسلحة الأجنبية المتعنتة والجد في هذا الأمر، فإن القلق يساورني بشأن ما يسفر عنه ذلك، على الصعيد الإنساني وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، من عواقب وخيمة يعاني منها السكان المدنيون. وبينما تواصل البعثة مساعدة القوات المسلحة الكونغولية، فإنها تتخذ في الوقت نفسه خطوات عدة تكفل التخفيف من وطأة هذه العواقب، وتشمل هذه الخطوات ما يلي:

(أ) تعزيز التنسيق المدني والعسكري مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في جميع مراحل العمليات العسكرية لضمان أخذ التداعيات الإنسانية في الحسبان بشكل كاف عند القيام بالتخطيط العسكري. ويشمل ذلك الحصول على المعلومات عن السكان المحليين المعنيين وإجراء التحليلات بشأنهم، وتأمين وصول العاملين في مجال المساعدة الإنسانية إلى المناطق المنكوبة، ووضع الاستراتيجيات الوقائية للحماية بغرض الحد من العنف وتخفيف المعاناة أثناء العمليات وبعدها، وتناول مسألة وجود أطفال في صفوف الجماعات المسلحة. إضافة إلى ذلك، يجري تعزيز آليات تبادل المعلومات بين العناصر الفاعلة المدنية والعسكرية؛

(ب) وضع خطط الطوارئ للاستجابة الإنسانية لحالات التشرد المحتمل وقوعها وذلك قبل بدء العمليات العسكرية لضمان استعداد الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية لتوفير المواد الغذائية وغيرها؛

(ج) ستواصل البعثة بذل الجهود على نحو نشط مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت أثناء هذه العمليات وملاحقة مرتكبيها، مع التشديد بوجه خاص على مساءلة القادة المسؤولين. وتعمل البعثة في الوقت نفسه على تعزيز ما تقوم به من تنسيق في مجال حقوق الإنسان والمجال العسكري لوضع التدابير الوقائية وتدابير الرصد بغرض الحد من حالات انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها عناصر من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما في أعقاب العمليات العسكرية المشتركة التي تقوم بها البعثة مع القوات المسلحة.

٥٠ - وباعتماد التدابير الواردة أعلاه، يبدو أن التوازن القائم حالياً بين نهج طوعي أساساً وقيام الحكومة، بدعم من البعثة، باستخدام القوة الشرعية يشكل وسيلة فعالة وعملية لمواجهة

مشكلة المجموعات المسلحة الأجنبية. وفي الوقت نفسه، ومع اقتراب موعد الانتخابات الوطنية، سيتعين على البعثة أن تولي الاستعدادات للانتخابات الأولية على شن العمليات العسكرية القوية ضد المجموعات المسلحة الأجنبية في استخدام قدراتها الأمنية واللوجستية. ففي هذه المرحلة يمكن لأي عمليات متواصلة أن تزيد من حدة التوتر وانعدام الأمن في مقاطعتي كيفو وبالتالي تعكير صفو المناخ الذي ينبغي أن تجرى فيه الانتخابات.

٥١ - ورغم إحراز تقدم كبير في إعادة المجموعات المسلحة الأجنبية الموجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أوطانها، فإن هذه المسألة لا تزال تشكل مصدر سوء تفاهم بل وحتى مصدر توتر بين البلدان المجاورة. وفي الوقت نفسه، كان من المقبول عموماً، لا سيما في أعقاب المشاورات الأخيرة، أن تنفيذ استراتيجية شاملة ومتكاملة لمواجهة مسألة المجموعات المسلحة الأجنبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية يعتمد أولاً على تحمّل حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحكومات أوغندا وبوروندي ورواندا المسؤولية الكاملة عن حل هذه المشكلة بمساعدة فعالة من جانب المجتمع الدولي.

٥٢ - ومن دواعي سروري قيام الحكومة الرواندية في ٥ أيار/مايو بنشر قائمة تتضمن أسماء قادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا المتهمين بارتكاب جرائم جسيمة بهدف التلميح لأغلبية المقاتلين العاديين، ضباطاً وأفراداً، بأنهم لا ينبغي أن يخشوا العملية القضائية الوطنية. ومن شأن هذا التطور أن يمهد الطريق أيضاً لإجراء مناقشات بشأن هذه القضية. وأحث أيضاً حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على اتخاذ خطوات إضافية من قبيل تعزيز مراقبتها للحدود وآلياتها المتعلقة بالهجرة وغير ذلك من التدابير الاقتصادية والتشريعية بهدف قطع قنوات تزويد المجموعات المسلحة الأجنبية بالسلع والأموال.

٥٣ - ومن دواعي سروري أيضاً أن اتخذت حكومة أوغندا مؤخراً قراراً بالتعاون مع المجموعة الأساسية والأمم المتحدة من أجل إنشاء لجنة رصد مشتركة تعمل على تسوية الصراع في شمال أوغندا. وقد لاحظت أن حكومة أوغندا تعكف بنشاط على النظر في وضع آلية للأمن الإقليمي تضم أيضاً حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحكومة السودان في المسائل المتصلة بجيش الرب للمقاومة.

٥٤ - وإجمالاً، سيكون دور المانحين أساسياً في دعم وتيسير وضع تدابير اقتصادية دون إقليمية. وأني أشجع جميع بلدان هذه المنطقة دون الإقليمية على استخدام الآليات الموجودة من قبيل اللجنة الثلاثية المشتركة الموسعة وآلية التحقق المشترك فضلاً عن الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، لكي تناقش مع المانحين وأصحاب المصلحة الآخرين وضع تدابير اقتصادية عملية لمعالجة القضايا العابرة للحدود. وأحث الدول الأعضاء على أن تشجع

بقوة شركات التعدين والتجارة لديها على الامتثال لمبادئ الشفافية في الممارسات التجارية في هذه المنطقة ذات الوضع السياسي المتقلب والحساس، وكذلك على اتخاذ إجراءات وطنية ودولية فعالة لمنع انتهاكات حظر الأسلحة والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٥٥ - ومن الشواغل العالقة التي ينبغي النظر فيها في ما يتعلق بمشكلة المجموعات المسلحة الأجنبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية هو ما إذا كان الهدف الرئيسي لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج لا يزال يتمثل في إعادة توطين المقاتلين أو في إمكان وجود خيارات أخرى يمكن مناقشتها مع أصحاب المصلحة الإقليميين. وسيشكل توضيح وضع الأشخاص "غير المشاركين في الإبادة الجماعية" الذين يشكلون نسبة لا تقل عن ٨٠ في المائة من عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا الموجودين في جمهورية الكونغو الديمقراطية جانبا هاما من هذه العملية. وفي الوقت نفسه، لا يمكنني أن أشدد أكثر على ضرورة إجراء حوار مستمر وشامل وإيجابي وهادف إلى إحراز نتائج على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي بغية تحقيق تسوية دائمة لمشكلة المجموعات المسلحة الأجنبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

المرفق الأول

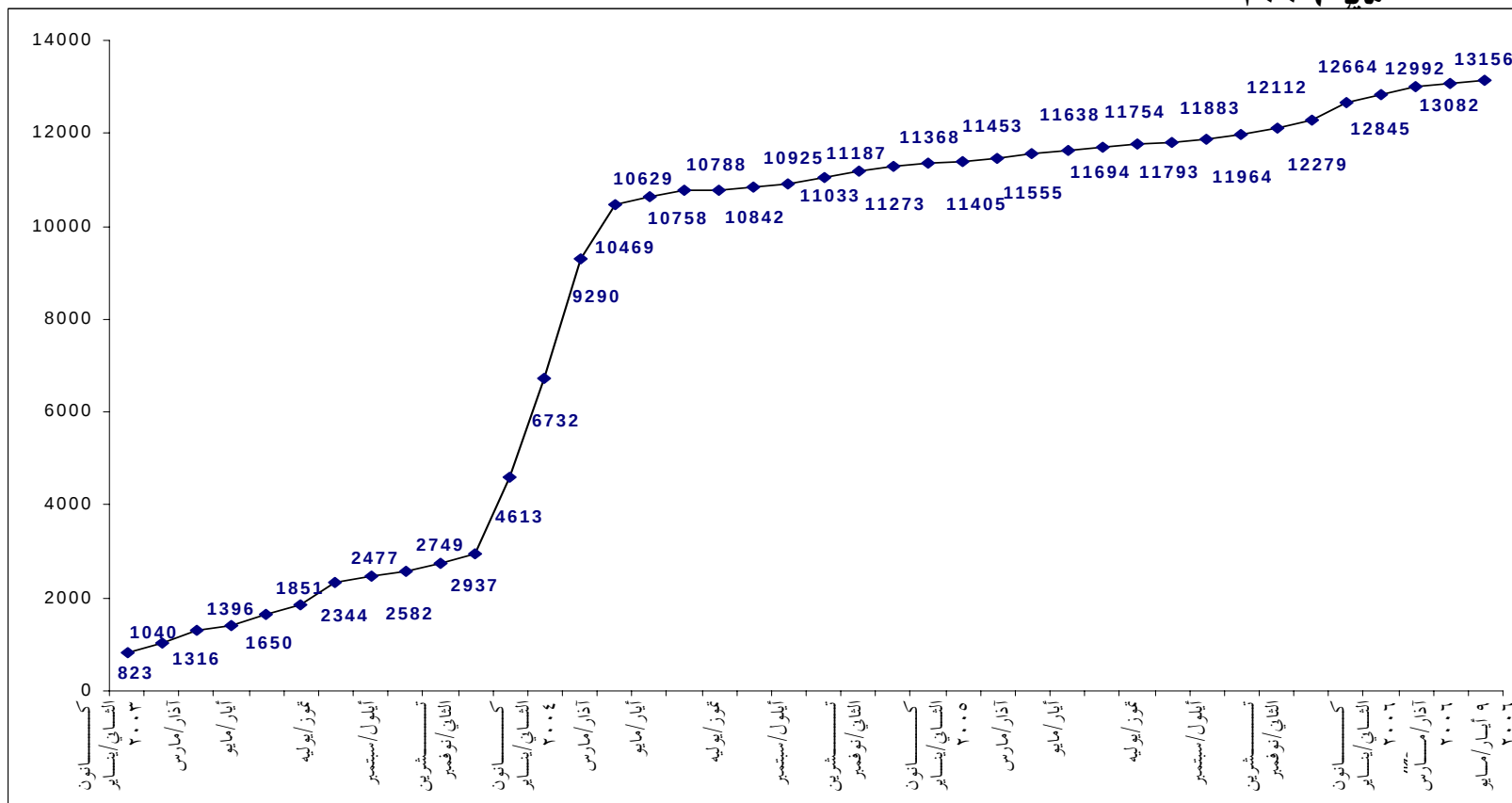
المقاتلون الأجانب وأفراد أسرهم الذين عادوا إلى أوطانهم من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية

ألف - مجموع عدد الأشخاص الذين عادوا إلى أوطانهم حتى ٩ أيار/مايو ٢٠٠٦

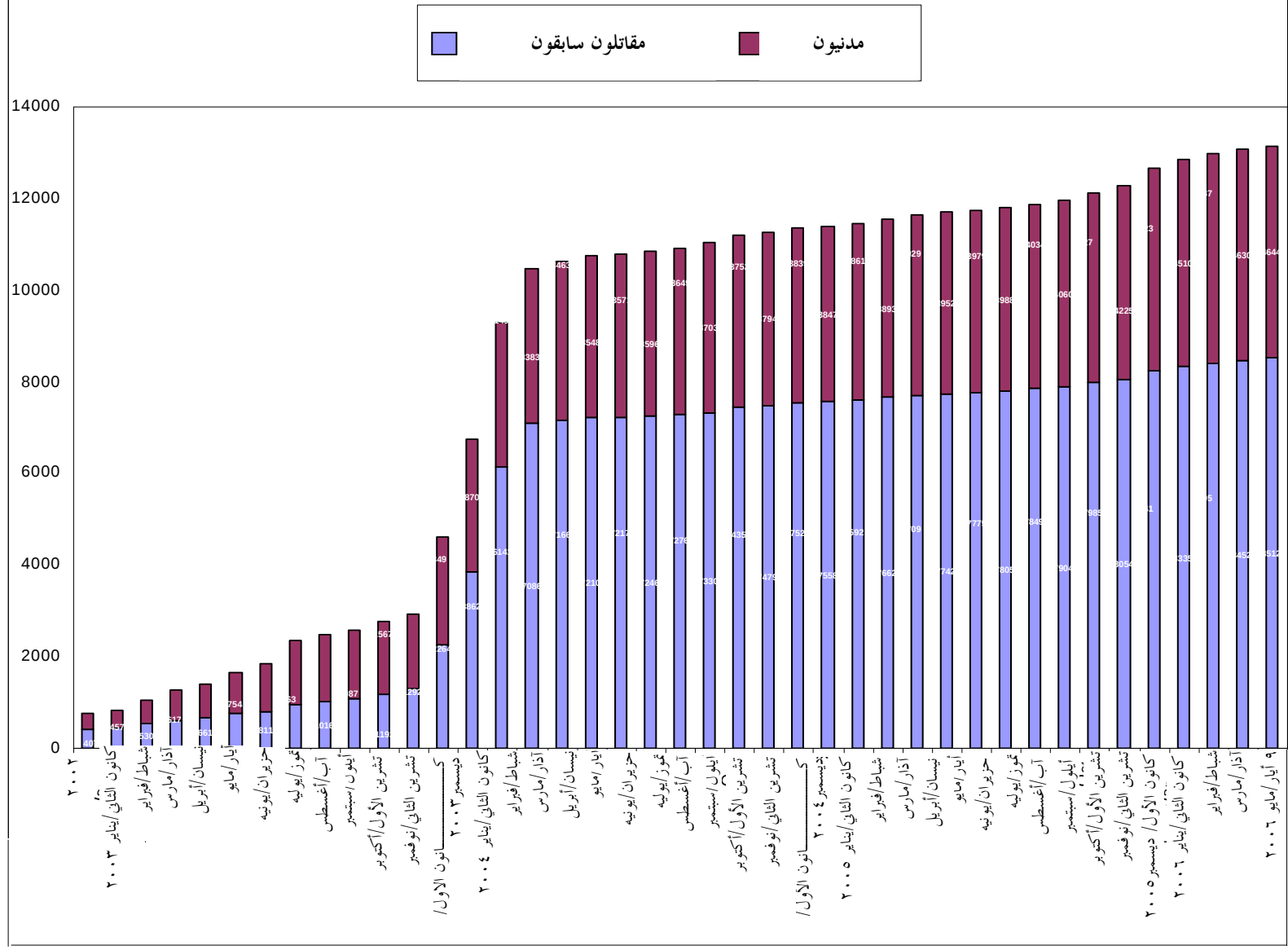
المعادون إلى أوطانهم	مقاتلون سابقون	مدنيون	المجموع
روانديون	٤ ٤٤٦	٤ ٢٣٠	٨ ٦٧٦
أوغنديون	٤١٠	٢٩٠	٧٠٠
بورونديون	٣ ٦٥٦	١٢٤	٣ ٧٨٠
المجموع	٨ ٥١٢	٤ ٦٤٤	١٣ ١٥٦

باء - عدد الأشخاص الذين عادوا إلى أوطانهم في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ إلى ٩ أيار/مايو ٢٠٠٦

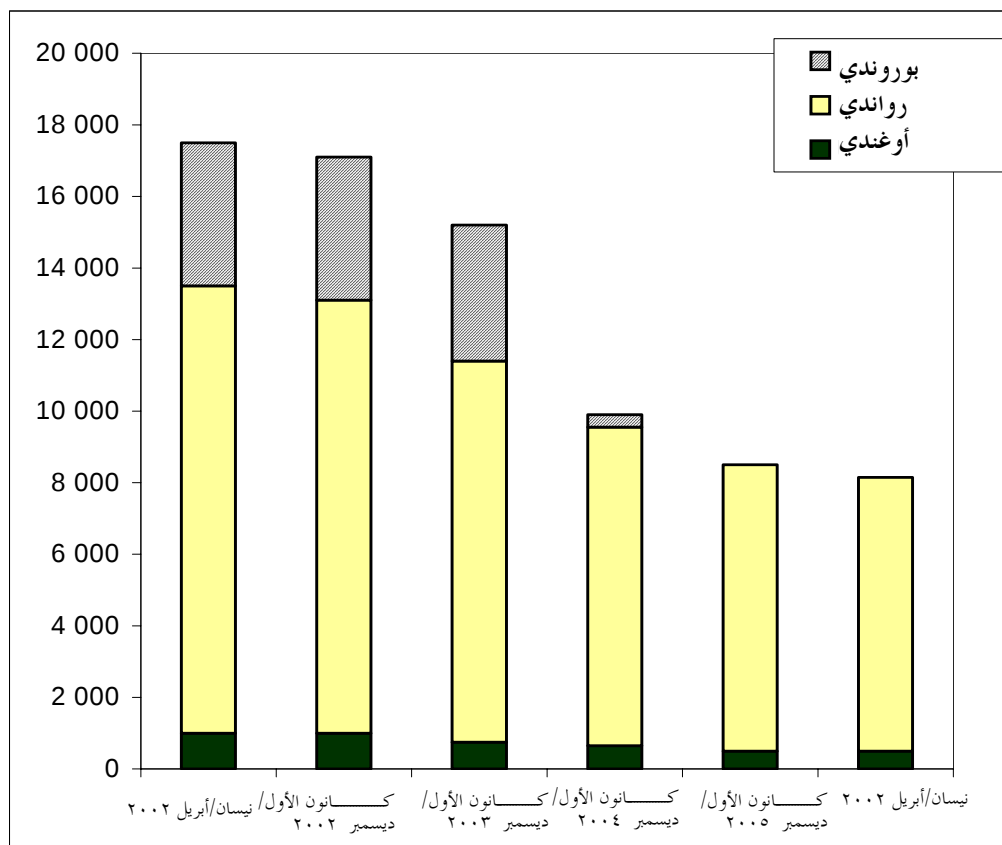
22



جيم - وضع الأشخاص الذين عادوا إلى أوطانهم في الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٩ أيار/مايو ٢٠٠٦



دال - جنسية الأشخاص الذين عادوا إلى أوطانهم في الفترة من نيسان/أبريل ٢٠٠٢ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٦



المرفق الثاني

التدابير والسياسات المتبعة في ما يتعلق بالروانديين العائدين

الجهة المساهمة	الإجراءات المتخذة
حكومة رواندا	• وفقا للدستور الرواندي، لكل مواطن رواندي الحق غير القابل للتصرف في بلده (المادة ٢٤). وتواصل حكومة رواندا تشجيع جميع الروانديين الذين لجأوا إلى خارج أراضيهم الوطنية على العودة غير المشروطة. • يعاد إدماج المقاتلين السابقين العائدين في المجتمع الرواندي، بما في ذلك ضمن قوات الدفاع الرواندية لمن تتوافر فيهم المؤهلات المطلوبة. ومنذ عام ١٩٩٥ تم إعادة إدماج أكثر من ١٥ ٠٠٠ من الضباط والأفراد التابعين للقوات المسلحة الرواندية السابقة وغيرها من المجموعات المسلحة، الذين تبوأوا أرفع المناصب العسكرية. ويخدم بعضهم حاليا كوزراء أو جنرالات أو مسؤولين رسميين. • منذ عام ١٩٩٧، شملت عملية التسريح ٥٥ ٥٨٤ مقاتلا. ويخضع جميع المقاتلين السابقين العائدين لدورة توجيه مدتها شهران تتضمن دراسة الدستور والتاريخ الرواندي والتدريب في مجال حقوق الإنسان، وتنظيم المشاريع، وإدارة المشاريع، والتعرف على الإطار الإداري الجديد لرواندا وكيفية الحصول على الإثمانات الصغيرة. ويحصل المتدربون لدى وجودهم في مركز التوجيه على الطعام، والمسكن، والعلاج الطبي، والمشورة الصحية. بما في ذلك ما يتعلق منها بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولدى إتمام دورة التوجيه، يحصل المقاتلون السابقون على حزمة إعادة الإحاق بالمجتمع المدني التي تشمل توفير الغذاء وأدوات الطعام ومبلغا نقديا قدره ٥٠ ٠٠٠ فرنك رواندي. وبعد ستة أشهر يصبحون مؤهلين للحصول على منحة إعادة الإدماج البالغة ١٠٠ ٠٠٠ فرنك رواندي. • يحق للمقاتلين السابقين الحصول على منحة تعليمية تصل قيمتها إلى ٥٠٠ ٠٠٠ فرنك رواندي مخصصة للتعليم الجامعي أو مجالات التدريب الأخرى. ويستفيد العائدون أيضا من سائر المخططات المتاحة لباقي أفراد المجتمع الرواندي. • يُنقل الجنود الأطفال دون سن ١٨ سنة إلى مراكز توجيه منفصلة حيث يتلقون الرعاية الطبية فضلا عن تعلم القراءة والكتابة والرياضيات الأساسية إلى أن يتمكنوا من الانضمام إلى أسرهم (وهي مدة تستمر لفترة شهرين أو ثلاثة أشهر في المتوسط). ويقوم أخصائيو اجتماعيون تابعون للحكومة

الإجراءات المتخذة	الجهة المساهمة
الرواندية يعملون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية بتحديد أماكن وجود أقاربهم. ولدى مغادرتهم، يحصل الراغبون منهم في تنمية مهاراتهم المهنية على معدات عمل في حين يحصل الآخرون على مساعدة في الرسوم المدرسية. ويودع الأيتام الذين لا أقارب لهم لدى أسر بديلة كباقي الأيتام الروانديين ويتقاضى الأهل المتبنون مساعدة مالية من الحكومة. • ينضم المعالون إلى مجتمعاتهم المحلية الأصلية ويتلقون مساعدة في عملية إعادة اندماجهم فيها. ويقدم لهم الغذاء والبذور حتى جني المحصول الأول. وتقدم الحكومة أيضا المساعدة لمن هم في أمس الحاجة إلى ملجأ يأويهم. • يحتفظ العائدون، بمن فيهم المقاتلون السابقون، بالحق في أي ممتلكات تركوها في رواندا. والحكومة لم تستول على الأراضي أو المنازل التي تركها المقاتلون السابقون. وإذا لم يتمكنوا لدى عودتهم من استعادة أملاكهم، فقد صدرت تعليمات إلى المسؤولين المحليين للمساعدة في تعويض المالك القانوني. • اعتمدت رواندا آلية لتطبيق العدالة التقليدية في أعقاب الإبادة الجماعية تُعرف بمحاكم غاكاكا. وباستثناء المخططون للإبادة الجماعية والعقول المدبرة لها الذين يخضعون للمحاكم العادية والذين قد تُزل بهم أقصى العقوبات التي ينص عليها القانون في حال إدانتهم، يخضع جميع المشتبه فيهم الآخرين لعملية غاكاكا. فلا تترتب أي مسؤولية جنائية على من كانوا دون سن الرابعة عشرة من العمر لدى ارتكابهم الجرائم، ولا يُحاكَمون، في حين ينال من كانت تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ١٨ سنة أحكاما مخففة. أما من يقر بجريمته ويعترف بذنبه فينال أحكاما مخففة قد يكون جزءا منها القيام بالخدمة المجتمعية (أعمال لخدمة المصلحة العامة). • يعاد إدماج العائدين، بمن فيهم المقاتلون السابقون، بطريقة شفافة حيث تقوم الحكومة بالعمل بشكل وثيق مع الشركاء الدوليين في هذا الخصوص.	
• تضمن إعلان روما المؤرخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥ تعهدات من جانب القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بإلقاء السلاح طوعا والعودة إلى رواندا بشكل سلمي. وقد شاركت الحكومة الكونغولية رسميا في هذه العملية ويتعين عليها مواصلة إبداء التزامها بمبادئ هذا الإعلان. • أدى تقاعس قيادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا عن تحقيق التوقعات المنتظرة منها بموجب إعلان روما إلى إعلان الحكومة الانتقالية عن التزامها في ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥ بالعمل على نزع سلاح القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بالقوة. ومنذ تموز/يوليه، دأبت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو	حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية

الإجراءات المتخذة	الجهة المساهمة
الديمقراطية بدعم من البعثة على شن عمليات ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بهدف ممارسة الضغط العسكري عليها وتشجيع أفرادها على العودة إلى بلدهم الأصلي. ويتعين على الحكومة الكونغولية مواصلة هذه الجهود لا سيما عبر الاستعانة بعناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المتسمة بقدر أكبر من الانضباط المهني والتدريب والتكامل. • توضح الحكومة أن إعادة المقاتلين السابقين إلى وطنهم رواندا سيكون خاضعا لإدارة البرنامج الإقليمي لترع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج، الذي يحظى بدعم البعثة والشركاء في البرنامج المتعدد الأقطار للتسريح وإعادة الإدماج. وسُيُسَلَّم المقاتلون السابقون إلى اللجنة الرواندية للتسريح وإعادة الإدماج. • يتعين على حكومة الكونغو الديمقراطية بذل جهود أكبر للتعريف بمجزمة الحوافز المقدمة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا وذلك من خلال وسائل الإعلام المحلية ولا سيما الإذاعة وكذلك من خلال أنشطة التوعية المتصلة بها التي يضطلع بها كل من البرنامج الوطني للتسريح وإعادة الإدماج ووزارة التعاون الإقليمي.	
• يواصل المجتمع الدولي، كما هو ممثل في كيغالي، القيام عن كثب بمتابعة عودة جميع العائدين، بمن فيهم أفراد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وأسْرهم، إلى رواندا وإعادة إدماجهم. • يحق لمقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا العائدين إلى رواندا الاستفادة من برنامج التسريح وإعادة الإدماج الذي يديره البنك الدولي في إطار البرنامج المتعدد الأقطار للتسريح وإعادة الإدماج. • يحظى أفراد أسْر المقاتلين السابقين التابعين للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا المساعدة نفسها التي يحظى بها المدنيون الآخرون العائدون إلى رواندا، بدعم من حكومة رواندا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبنك الدولي والصندوق الاستئماني المتعدد المانحين التابع للبرنامج المتعدد الأقطار. • تموّل الجهات المانحة، بما فيها المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، برامج مختلفة في إطار التعاون الإنمائي الذي تستفيد منه أيضا عملية إعادة إدماج العائدين (مثل البرامج المتصلة بالبنية الأساسية والإسكان والتعليم والصحة والتدابير الاجتماعية).	المجتمع الدولي

الإجراءات المتخذة	الجهة المساهمة
• أنشأت البعثة ست مناطق تجمّع مؤقتة لمقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا: ثلاث في كيفو الشمالية وثلاث في كيفو الجنوبية، يستوعب كل منها نحو ٤٠٠ شخص تقريبا. • تقوم البعثة بنزع سلاح المقاتلين السابقين الذين ينضمون إلى هذه العملية وتسجيلهم في مناطق التجمع المذكورة التي يبقون فيها عادةً فترة أقصاها ٤٨ ساعة. وتهتم البعثة بجميع الجوانب الإنسانية المتعلقة بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا وأسراهم، كتوفير الغذاء، والدعم الطبي، والأمن والنقل حتى الحدود الرواندية. كما تتبادل البعثة جميع بيانات التسجيل مع اللجنة الثلاثية المشتركة الموسعة وأمانة البرنامج المتعدد الأقطار. • تقوم البعثة لاحقا بتسليمهم إلى اللجنة الرواندية للتسريح وإعادة الإدماج. وما أن يعبر المقاتلون السابقون وأفراد أسراهم الحدود الرواندية حتى يصبحوا في عهدة برنامج رواندا للتسريح وإعادة الإدماج الخاضع لإدارة اللجنة الذي يحظى بدعم البنك الدولي والمانحين.	• الأمم المتحدة/بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية
• تُعرّض إعادة التوطين (اللجوء) في بلد ثالث خارج جمهورية الكونغو الديمقراطية على أفراد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا غير الراغبين في العودة إلى رواندا، شرط ألا يكونوا مطلوبين من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أو المحاكم الرواندية أو أي محكمة وطنية أخرى لارتكاب جريمة الإبادة الجماعية. وسيحدد الاتحاد الأفريقي البلدان المستعدة لمنح اللجوء لهؤلاء الأفراد وأسراهم.	الاتحاد الأفريقي